# قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار النقدي واثره في تحقيق الشمول المالي للمدة 2017 -2022 باستخدام منهجية svar

**براق طلال صالح**
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد
burak.mahdi.tmim@gmail.com

**محمد خليل زوراب**
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد
mk.cbi95@gmail.com

**نورس حيدر كاظم**
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد
nawrasalshimary2@gmail.com

**أ.م . د. خلود هادي الربيعي**
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد
khlood@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

**المستخلص:**

يهدف البحث الى تسليط الضوء على موضوع مهم والا وهو مؤشرات الاستقرار النقدي وتأثيرها في تحقيق الشمول المالي ،اذ يعد الاستقرار النقدي احد اولويات السياسة النقدية والمالية في العراق، وذلك لما له دور كبير في تحسين اداء القطاع المالي والمصرفي في العراق، وقد سعى البنك المركزي الى ايصال الخدمات المالية الى شرائح كبيرة من المجتمع العراقي وبالأخص الشرائح المحرومة من هذه الخدمات الحيوية، وقد انطلقت الدراسة من مشكلة رئيسية مفادها (هل لمؤشرات الاستقرار النقدي اثر في تحقيق الشمول المالي؟) والتي تضمنت مجموعة من التساؤلات الفرعية لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين فعالية مؤشرات الاستقرار النقدي في تحقيق الشمول المالي . وقد تم تحليل بيانات مؤشرات الاستقرار النقدي والشمول المالي في العراق ومعرفة التأثير بين المتغيرات المستقلة والتابعة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتي اعدت وفقا لبيانات النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي لسنوات مختلفة (2017–2022)، حيث هدف البحث الى بيان مسار مؤشرات الاستقرار النقدي خلال مدة البحث وتأثيرها في تحقيق الشمول المالي في العراق وقد تجسدت فرضية البحث في ان هناك تأثير لمؤشرات الاستقرار النقدي في تحقيق الشمول المالي في العراق.

وباستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews )

ونتيجة لذلك يمكن تحقيق شمول مالي أوسع من خلال توعية الأفراد بأهمية الخدمات المالية وكيفية الوصول إليها وكذلك يجب توسيع شبكة الفروع المصرفية وتحسين وصول الخدمات المالية الى المناطق الريفية والمجتمعات النائية .

**الكلمات المفتاحية :** الاستقرار النقدي ، مؤشرات الاستقرار النقدي، الشمول المالي ، البنك المركزي.

**Abstract:**

The research aims to shed light on an important topic, namely the indicators of monetary stability and their impact on achieving financial inclusion, as monetary stability is one of the priorities of monetary and financial policy in Iraq, because of its great role in improving the performance of the financial and banking sector in Iraq, and the central bank has sought to provide financial services to large segments of Iraqi society, especially the segments deprived of these vital services, and the study has started from a main problem that is (do monetary stability indicators have an impact on achieving financial inclusion?) Which included a set of sub-questions to give an integrated scientific vision showing the effectiveness of monetary stability indicators in achieving Financial inclusion . The data of the indicators of monetary stability and financial inclusion in Iraq were analyzed and the impact between the independent and dependent variables was determined based on the descriptive analytical approach, which was prepared according to the data of the Annual Statistical Bulletin of the central bank for different years (2022–2017), where the research aimed to show the course of monetary stability indicators during the research period and their impact in achieving financial inclusion in Iraq.

Using the statistical program (Eviews )

As a result, wider financial inclusion can be achieved by educating individuals about the importance of financial services and how to access them, as well as expanding the network of bank branches and improving the access of financial services to rural areas and remote communities .

**Keywords:** monetary stability, indicators of monetary stability, financial inclusion, central bank.

**1.منهجية البحث**

**1.1مشكلة البحث:** تحظى مؤشرات الاستقرار النقدي بأهمية كبيرة في السياسات الاقتصادية والمالية، حيث تعكس هذه المؤشرات درجة الاستقرار في النظام المالي للدولة. يتضمن ذلك معدلات التضخم ومعدلات الفائدة والناتج المحلي الاجمالي ومستوى سيولة النقد. تأثير هذه المؤشرات يمتد إلى تحقيق الشمول المالي، الذي يهدف إلى زيادة وصول الفرد للخدمات المالية وتحسين الظروف المالية للأفراد والشركات ، حيث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي (هل لمؤشرات الاستقرار النقدي اثر في تحقيق الشمول المالي؟) ومن اجل الوصول إلى ذلك تم صياغة مجموعة تساؤلات فرعية وكالاتي :

1. ما الاستقرار النقدي وكيف يمكن قياس مستوى الاستقرار النقدي؟
2. ما الشمول المالي وما المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس المستوى العام له؟
3. ما تأثير مؤشرات الاستقرار النقدي في تحقيق الشمول المالي؟

**2.1 أهمية البحث:**ترجع أهمية البحث الى ان الموضوع الذي يتناوله يلقي أهمية كبيرة على مؤشرات الاستقرار النقدي ومدى تأثيرها بالشمول المالي في العراق وفي ظل التطور الاقتصادي خلال مدة البحث ،حيث تتجسد أهمية البحث من الاتي:

1. يستمد البحث أهميته في إيضاح تأثير مؤشرات الاستقرار النقدي في الشمول المالي.
2. ترجع أهمية البحث الى ان الموضوع الذي يتناوله يلقي أهمية كبيرة على مؤشرات الاستقرار النقدي ومدى تأثيرها في تحقيق الشمول المالي في العراق في ظل التطور الاقتصادي خلال مدة البحث.

3.1 **اهداف البحث:** نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف التالية :

1. يهدف البحث الى بيان مسار مؤشرات الاستقرار النقدي خلال مدة البحث وتأثيرها في تحقيق الشمول المالي في العراق.
2. يأتي هدف البحث من خلال دراسة مؤشرات الاستقرار النقدي وتأثيرها في تحقيق الشمول المالي المتمثل في الانتشار المصرفي وعدد البطاقات الالكترونية Carde كل من زاويته الخاصة التي تتوخاها السياسات الاقتصادية في العراق للمدة (2017-2022).
3. تسليط الضوء على مؤشرات الاستقرار النقدي لما لها من أهمية بالغة في النظام النقدي.

4.1 **مخطط البحث الفرضي:**

**شكل (1) أنموذج البحث الفرضي ،اعداد الباحثين بأستخدام المصادر**

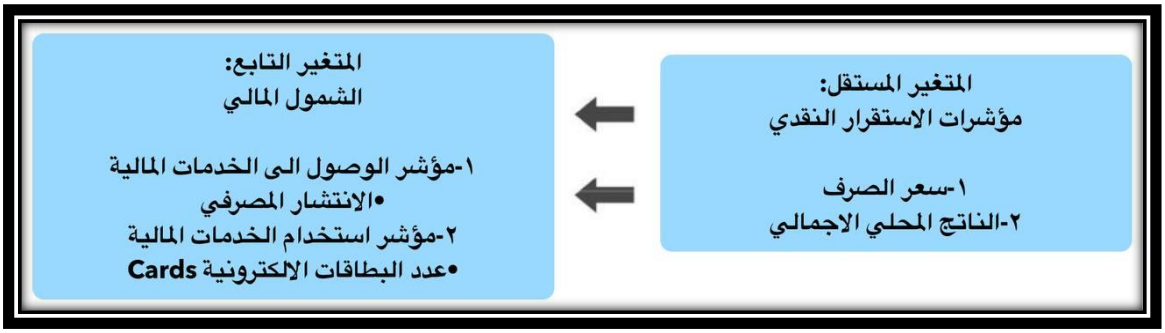

**5.1 فرضية البحث:** تسعى الدراسة الى اختبار الفرضية التالية : هناك تأثير لمؤشرات الاستقرار النقدي في تحقيق الشمول المالي في العراق.

**6.1 مجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع البحث بالبنك المركزي العراقي، مع سلسلة من البيانات المتوفرة في تقرير الاستقرار المالي والنشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي للمدة (2017–2022).

**7.1 حدود البحث:** تتمثل حدود البحث بالاتي:

1. **الحدود المكانية:** تم التطبيق في البنك المركزي العراقي الكائن في محافظة بغداد، بصفته المسؤول الاول والمباشر عن الاستقرار النقدي من خلال مؤشرات السياسة النقدية التي يتبعها.
2. **الحدود الزمانية:** الحقبة الزمنية لبيانات ومؤشرات الاستقرار النقدي والشمول المالي التي تم اعتمادها في البحث للمدة (2017–2022).

**8.1 منهج البحث:**يعتمد البحث على المنهج التحليلي (الوصفي)، وتم جمع البيانات من خلال النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، وتحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة. وباستخدام البرنامج الاحصائي(Eviews).

**9.1 أساليب جمع البيانات والمعلومات:**اعتمد البحث على المصادر، والادبيات المحلية العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث من كتب ومجلات والرسائل والاطاريح الجامعية، اما فيما يتعلق بالجانب العملي، فقد جرى الاعتماد في توفير البيانات على النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

## الاطار النظري للبحث

### المطلب الأول: الاستقرار النقدي

**تمهيد**

يعد الاستقرار النقدي ضرورة حتمية لأي نشاط اقتصادي، من خلال السبل والمناهج الرئيسة، التي من شأنها أن تضع للكيان الاقتصادي برنامجا لمعالجة المشاكل المهددة للاستقرار والتي تتلخص في عدة اختلالات كالتضخم المفرط والتذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة، أسعار الصرف وكذلك ميزان المدفوعات.

**اولاً: مفهوم الاستقرار النقدي:** يعد الاستقرار النقدي أحد الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكذلك تحقيق معدل نمو عرض النقود يتناسب ويتوافق مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (مختاري واخرون،218:2021). يشير مفهوم الاستقرار النقدي الى استقرار المستوى العام للاسعار او القبول بمعدل تضخم معقول اي ان اسعار الصرف واسعار الفائدة والمستوى العام للاسعار يبقى عند مستويات لا تشهد تقلبات كبيرة مما يترتب على هذه التقلبات حصول صدمات اقتصادية كبيرة,Ajello) 2022:9 .( وبالتالي فان الاستقرار النقدي يمثل هدفاً لراسمي السياسة النقدية والاقتصادية على حد سواء، مما يعني وجود بيئة نقدية تتسم بالاستقرار الاقتصادي وهذا الامر يتطلب سياسة نقدية حقيقية يحدد ملامحها البنك المركزي المستقل(فيصل واخرون،148:2023).

كما يعبر "الاستقرار النقدي عن سمة استقرار الأسعار (أسعار كل من المنتجات، والفائدة، والصرف) عبر زمان ومكان معين" (بشينه واخرون،117:2018). "في إطار سيادة حرية الأسواق ما يعني وجود تناسب ثابت بين كتلة النقد والناتج الوطني، وكل زيادة أو نقص في كتلة النقد لا تقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سيخل بهذا الاستقرار" (مليط, 2018:33).

**ثانياً: أهمية الاستقرار النقدي** :يعد الاستقرار النقدي مهم لجوانب وقطاعات مختلفة في الاقتصاد، وتتمثل أهمية الاستقرار النقدي بالآتي (مناحي،2018: 186-187):

1. **المستثمرون وأصحاب الدخول الثابتة:** يساعد الاستقرار النقدي المستثمرين المحليين في المحافظة على استقرار أسعار منتجاتهم ومن ثم استقرار معدل الارباح التي يحققونها، فتكون نتيجة لذلك التزاماتهم ثابتة، أما اصحاب الدخول الثابتة فإن الاستقرار النقدي يحقق النفع لهم، أي إن دخولهم الحقيقية تبقى ثابتة عند تحقق الاستقرار النقدي، الأمر الذي لا يدعوهم إلى المطالبة بزيادة دخولهم النقدية، وهذا يترتب عليه تحقيق استقرار في النشاط الاقتصادي.
2. هيكل الإنتاج: يترتب على حدوث الاستقرار النقدي استقراراً في المستوى العام للأسعار والأجور والأرباح، ونتيجة لذلك سوف تتجه رؤوس الأموال والأيادي العاملة إلى النشاطات الانتاجية والاستثمارية التي تمثل حجر الزاوية لتحقيق النمو الاقتصادي على حساب النشاطات غير الإنتاجية مثل المضاربة.
3. الجهاز النقدي الداخلي: من المعروف إن التضخم يعبر عن عدم تأدية النقود لوظائفها الحيادية والمتمثلة في وظيفة التبادل ومخزن للقيمة ومقياس للقيمة، في حين يحدث العكس عندما يتحقق الاستقرار النقدي، حيث يحدث في السوق النقدية أو المالية التحول إلى الادخار على حساب الاستهلاك وذلك لاستقرار الأسعار وارتفاع قيمة النقود واستشراء وظيفتها كمخزن للقيمة، فضلاً عن إن الاستقرار النقدي يصاحبه استقرار معدل نمو عرض النقود وحجم السيولة النقدية الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، الذي يسهم في جذب الادخارات.
4. القطاع الخارجي للاقتصاد: تمتع الاقتصاد بالاستقرار النقدي يعني إن نظامه النقدي الداخلي مستقر، وهذا ينعكس في القطاع الخارجي له، ويتضح كذلك في سلوك ميزان المدفوعات، أذ تقترب ان لم تتعادل الصادرات مع الاستيرادات، ويتحقق جذباً لرؤوس الأموال الى الداخل.

**ثالثاً: معايير تحقيق الاستقرار النقدي:** يتطلب تحقيق الاستقرار النقدي توفر مجموعة من المعايير والتي تتمثل بالآتي (زليخة،2023:640):

1. تحقيق توازن نسبي بين التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية لأن أي زيادة في حجم الكتلة النقدية لا يقابلها زيادة في حجم التدفقات الحقيقية (السلعية) تؤدي الى حدوث فجوة تضخمية.
2. تحقيق الانسجام في معدل نمة العرض ومتطلبات الانفاق العام خاصة في الانفاق الاستهلاكي، وزيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي لجميع القطاعات لزيادة حجم المعروض السلعي وتخفيف موجات التضخم.
3. ضرورة تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية والمحافظة على نظام سعر صرف يتلائم مع حاجات الاقتصاد المحلي.
4. السيطرة على المصارف الخاصة وبرمجة تشاطها المصرفي بحيث يكون موجها لزيادة وتوسيع الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط.
5. المساعدة في الحفاظ على القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

**رابعاً: العوامل المؤثرة في الاستقرار النقدي:** توجد عدة عوامل يمكن ان تؤثر على الاستقرار النقدي، ومن أهمها الآتي:

1. عرض النقد: يمثل عرض النقود كمية النقود داخل الاقتصاد والمُعدة للإنفاق، فسلوك كل من النقود والائتمان لهما اهميتهما كونها معياراً لقياس الأداء الاقتصادي والمالي لأي دولة، أذ ان نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي يدل على إن نقود كثيرة تقابل كمية قليلة أو أقل من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التضخم (فرحان،2014:146).
2. التضخم: يعرف التضخم بأنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار، ويصبح التضخم أكثر اتساعاً عندما يرافق الزيادة في الاصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب، يعد التضخم من

العوامل المؤثرة في الاستقرار النقدي، حيث أن احد الاهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية الكلية ولاسيما النقدية منها تمثل بخفض معدلات التضخم والمحافظة عليها مستقرة (مليط،30:2018).

3. أسعار الفائدة: تعد اسعار الفائدة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في اي دولة ومن أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، ويعد كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية وبوجه أعم يتسم سعر الفائدة بأنه ذو أهمية لسببين، ولهما: لأن معدل الفائدة هو ثمن الحصول على الموارد أو السلعة ( رأس المال )، وبمعنى آخر يقيس سعر الفائدة ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي، والسبب الثاني: يعد التركيبة الأساسية لكل القطاعات ولاسيما المالية والمنتجة للسلع الرأسمالية وكلما كان الثمن أكثر تغيرا كان وقعه أكثر على الاقتصاد، ان العرض والطلب على النقود هو الذي يحدد سعر الفائدة التوازني وتغير كل من الطلب على النقود والتغيرات التي تحصل في عرض النقود يتغير تبعا لذلك سعر الفائدة التوازني، وسعر الفائدة التوازني هو الذي يخلق النمو الاقتصادي المتوازن، وباختلاف سعر الفائدة التوازني سواء كان ذلك اعلى او اقل من سعر الفائدة التوازني يحصل هناك عدم استقرار في الاقتصاد القومي اما ان يكون هناك ارتفاع في سعر الفائدة ينعكس عليه انكماش اقتصادي او زيادة في الطلب على النقود نتيجة لانخفاض اسعار الفائدة يخلق تضخم في الاقتصاد القومي وفي كل الاحوال ( ماعدا حالة التوازن في سعر الفائدة ) يحصل عدم استقرار في اسعار السلع وهذا ينعكس على عملية النمو الاقتصادي وعلى الدخل القومي وعلى معدل البطالة وان عدم استقرار النمو الاقتصادي له انعكاساته المباشرة على الاستقرار النقدي (حبي،55:2013).

4. سعر الصرف: "يعبر عن نسبة مبادلة عملة معينة بعملة اخرى في اسواق الصرف، اي هو ثمن عملة بوحدات من عملات اخرى، ويستند على العوامل المرتبطة بعرض الصرف والطلب عليه) يوضح هذا التعريف أن سعر اي عملة يعتمد على عوامل أخرى ترتبط بالعملة الثانية" (العنزي،67:2015). وتعود أهمية سعر الصرف من خلال تأثير تغييره الذي يصل للاقتصاد المحلي عن طريق تأثيره على حجم تجارة الدولة الخارجية، وحجم تدفقات الإستثمار الاجنبي، وكلما كان سعر الصرف مستقر ينتج عنه الاستقرار النقدي (مليط،22:2018).

**خامساً: مؤشرات قياس الاستقرار النقدي:** توجد مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لقياس الاستقرار النقدي، من أهمها الآتي:

1. مؤشر العلاقة بين التغير في عرض النقود والتغير في الناتج المحلي الاجمالي: وهو من المقاييس المهمة التي توصلنا الى ما اذا الاقتصاد يتمتع باستقرار نقدي ام لا، أذ يمكن الوصول الى هذا المقياس من خلال معدل التغير في مستويات عرض النقد على التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فاذا كان معمل=B) 1(فهذا يعني وجود استقرار نقدي، اي ان وسائل الدفع الموجودة في الاقتصاد مساوية لمعدل التمير الحاصل في حجم الناتج المحلي الاجمالي وهنا ستتحقق لدينا حالة من استقرار الاسعار وتلاشي معدلات التضخم، واذا كان معامل (B<1) فهذا يعني عدم وجود استقرار نقدي مع وجود ضغوط انكماشية، اما اذا كان معامل<B) 1 (فهذا يعني انعدام الاستقرار النقدي مع وجود ضغوط تضخمية، ويمكن قياسه من خلال المعادلة الآتية (فيصل واخرون،148:2023):

$$B = (\Delta M/M)/(\Delta Y/Y)$$

أذ ان:

B = معامل الاستقرار النقدي

$\Delta M/M$ =التغير في كمية وسائل الدفع

$\Delta Y/Y$ =التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي

2. مؤشر العلاقة بين معدل التغير في كمية الائتمان المصرفي ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي: في حال كان مقدار مؤشر الاستقرار النقدي مساوياً الى الواحد الصحيح الناتج نتيجة تعادل الزيادة في كمية الائتمان مع الزيادة في كمية الناتج المحلي الاجمالي هذا يعني إن الاقتصاد يتمتع بالاستقرار النقدي، أما إذا كان مقداره اكبر من الواحد الصحيح، فأنه يعد مؤشراً عن وجود حالة التضخم، ويعتمد ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم على البعد والقرب من الواحد الصحيح، إما اذا كان مقداره أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني ان الاقتصاد في حالة الانكماش وأن ارتفاع وانخفاض حالة الانكماش يعتمد على قرب أو بعد المقدار السالب لمعامل الاستقرار من الواحد الصحيح، ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية (مناحي،2018: 192-193):

$$B = (\Delta B.c/B.c)/(\Delta Y/Y)$$

أذ ان:

ΔB.c/B.c=معدل التغير في كمية الائتمان المصرفي

ΔY/Y=معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي

3. مؤشر التغير في عرض النقود الى معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار: في حال كانت نتيجة قياس هذا المؤشر تساوي الى الواحد الصحيح فإن اقتصاد البلد يكون في حالة استقرار نقدي، أما اذا كان اكبر من الواحد الصحيح فان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية، وأن شدتها وضعفها تتوقف على اقتراب وابتعاد مقدار مؤشر الاستقرار النقدي من/ عن الواحد الصحيح، أما اذا كان اقل من واحد فإن الاقتصاد يعاني من حالة الانكماش وتعتمد قوة وضعف الانكماش على القرب او البعد من /عن الواحد صحيح، ويمكن قياس قيمة هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية (الافندي،2010:434):

$$B = (\Delta M/M)/(\Delta P/P)$$

أذ ان:

ΔM/M =معدل التغير في عرض النقود

ΔP/P=معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار

**المطلب الثاني: الشمول المالي**

**تمهيد**

يلعب السوق المالي دوراً حيوياً في توفير الخدمات الأساسية في الاقتصاد الحديث، وخاصة في تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. يمكن للأنظمة المالية المتقدمة ومنها الشمول المالي أن تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي.

**اولاً: مفهوم الشمول المالي:** يعد الشمول المالي مظهرا قويا لاهتمام السلطات العامة بالحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال إتاحة التمويل لجميع شرائح المجتمع (Jungo et al.,2022:1). يعني الشمول المالي تزويد كل أسرة بالقدرة على الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية الحديثة، الذي يشمل الادخار، والائتمان، والتأمين، بالإضافة الى التعليم وتقديم دعم كافي لمساندة العملاء لاتخاذ قرارات جيدة تخصهم، ويجب أن تكون هذه المنتجات والخدمات ميسورة التكلفة، ومصممة لتلبية احتياجات السكان، ومتاحة على مقربة مادية معقولة، وأن تخضع للتنظيم والإشراف لحماية المستهلكين (Setyorini & Usman, 2019:161). والشمول المالي هو ضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة ميسورة بطريقة عادلة وشفافة ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من المهم ان تكون هذه المنتجات والخدمات المالية تقدم من خلال المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتمشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية (Guidance, 2017:38).

ويغطي الشمول المالي بشكل عام جميع المبادرات الموجهة نحو جعل الخدمات المالية الرسمية متاحة وميسور التكلفة للجميع في اقتصاد ما مع التركيز بشكل خاص على أولئك المستبعدين سابقًا من القطاع المالي الرسمي، ويشمل ذلك أنشطة المشاركين في القطاعات الرسمية وشبه الرسمية مثل البنوك التجارية ومؤسسات تمويل التنمية ومكاتب البريد وبنوك التمويل متناهي الصغر، والاتحادات الائتمانية والتعاونيات المالية، وبالتالي، فإن مفهوم الشمول المالي يمتد إلى ما هو أبعد من تحسين "الوصول إلى الائتمان" ليشمل تسهيل "الوصول إلى المدخرات" ، وتعزيز إدارة المخاطر وضمان تطوير بنية تحتية مالية فعالة تسمح للأفراد والشركات بالمشاركة الكاملة في الاقتصاد (حسين،2023: 10-11).

**ثانياً: أهمية الشمول المالي** : ان لمفهوم الشمول المالي أهمية خاصه بالنسبة للاقتصادات المتنامية حيث ان جلب شريحة كبيرة من القطاعات الإنتاجية للاقتصاد تحت شبكة مالية رسمية يمكن ان يطلق العنان لقدراتهم الإبداعية الى جانب زيادة الطلب المحلي على أساس مستدام مدفوعا بنمو الدخل والاستهلاك، من هذه القطاعات ان جهود الشمول المالي لها تأثير مضاعف في الاقتصاد ككل من خلال زيادة المدخرات عن طريق توفير الوصول الى ترتيبات ادخار رسمية تؤدي الى التوسع في الائتمان والاستثمار من قبل المصارف(khan, 2012:1) .وتتمثل أهمية الشمول المالي من خلال النقاط الآتية (يسمينة وتوفيق،2022:600):

1. الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي، لان الحالة الاقتصادية للدولة لا يمكن ان تتحسن اذا كان عدد كبير من الافراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.
2. الشمول المالي يؤثر على الناحية الاجتماعية من حيث الإهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والوصول الى الافراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
3. توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول.
4. ان الشمول المالي يعمل على دعم فرص التنافس بين المؤسسات المالية بواسطة العمل على تنوع منتجاتها المقدمة، وزيادة الاهتمام بجودتها لاستقطاب اكبر عدد من المعاملات والعملاء.
5. يشكل الشمول المالي جزءا لا يتجزأ من الركائز الأربع لدعم التنمية التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تتلخص في: (أ) صياغة استراتيجية نمو موجهة نحو تشغيل العمالة؛ (ب) تعزيز الشمول المالي؛ (ج) الاستثمار في أولويات التنمية البشرية؛ و(د) تقديم استراتيجيات عالية التأثير ومربحة للجميع (Jungo et al., 2022:1).

**ثالثاً: اهداف الشمول المالي:** توجد مجموعة من الأهداف التي يسعى الشمول المالي الى تحقيقها، ومنها الآتي (ياس،2022:42):

1. تعزيز وصول فئات وشرائح المجتمع كافة الى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي.
2. اعداد برامج باتجاه فئات المجتمع المتنوعة، من اجل تعزيز ثقافة الادخار، والاستثمار، وتشجيعهم على الادخار والاستثمار بالطرائق الصحيحة الرسمية المثلى وأيضا تحفيز المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية. لتزويد منتجات ادخارية، واستثمارية تنسجم مع فئات المجتمع المتنوعة.
3. تعزيز الشركات الصغيرة في الاستثمار والتوسع.
4. ضمان حماية جيدة للعملاء من خلال إصدار تعليمات وإجراءات صارمة ضد المتلاعبين سواء أفراد أو مؤسسات مالية ومصرفية، مع إبراز حقوق وواجبات كل طرف (عائشة وخالد،2022:141).

**رابعاً: مؤشرات قياس الشمول المالي:** أن مقاييس ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي هي: استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتامين. وفي مؤتمر كابوس عام 2012م تمت مناقشه مقاييس الشمول المالي،

إذ قام تحالف الشمول المالي"AFI" بعمل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، وتم التوصل الى ان الشمول المالي له ثلاثة ابعاد رئيسة وهي: سهولة الوصول الى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية,AFI) 2013 .( ويمكن توضيح مؤشرات قياس الشمول المالي وفق الآتي:

1. الوصول الى الخدمات المالية : يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية,Ibourk & Elouartiburti 2023:8 9-.((ويشير هذا البعد إلى قدرة المستفيدين من الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تتطلب تحديد مستويات الوصول لتحليل العوائق المحتملة لعملية فتح واستخدام الحساب المصرفي مثل: مدى القرب من نقاط تقديم الخدمات المصرفية )الفروع وأجهزة الصراف الآلي( (الكرغلي وشاكير،522:2022). فقد يكون توافر الخدمات المالية محدوداً بسبب المشاكل المتعلقة بالوصول، فمثلا متى لم تتوافر الفروع المقدمة لخدمات المصرف في المناطق الريفية أو النائية، فلا وصول لهذه الخدمات، أو متى وجدت اللوائح المنظمة لمتطلبات الحصول على الخدمة والتي قد تعجز فئات معينة من السكان عن الوفاء بها، وربما في العديد من الأسواق الأكثر، رسوخاً قد تكون الخدمات أكثر إتاحة ولكن الوصول إليها قد يعيقه بعض المصطلحات المعقدة والمركبة، فضلاً عن محدودية الشفافية والقابلية الضعيفة للاستخدام (عبد القادر،216:2023). ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال الآتي (يسمينة وتوفيق،601:2022):
   أ. "عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على مستوى الدولة مجزأة حسب نوع الوحدة".
   ب. عدد اجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع: مدى الترابط بين نقاط تزويد الخدمة.
   ج. نسبة مئوية لأجمالي السكان المتواجدين في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على أقل تقدير.
2. استخدام الخدمات المالية: "يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر مدة زمنية معينة" (ياس،2022: 43-44). ويقاس مؤشر استخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات من بينها: نسبة البالغين الذين يمتلكون نوع واحد على الاقل "كحساب وديعة منتظم"، نسبه البالغين الذين يمتلكون نوع واحد على الاقل "كحساب ائتمان منتظم"، عدد معاملات الدفع عبر أجهزة الهاتف، نسبة البالغين الذين يستعملون حساب بنكي بصورة دائمية، نسبة المحتفظين بحساب بنكي من خلال سنة مضت، نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية، ونسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية (فتح الباب،854:2023.(
3. جودة الخدمات المالية: يقاس هذا المؤشر من خلال النقاط الآتية (بدر وبلال،18:2023:(

أ. تحمل التكاليف : التعرف على متوسط التكلفة الشهرية من اجل الحصول على حساب قاعدي بناءً على حد الأجور الأدنى، متوسط التكاليف السنوية للاحتفاظ بحساب جاري، ومتوسط اعباء تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أقروا بأنّ رسوم المعاملات المالية مرتفعة .

ب. الشفافية: نسبة المتعاملين الذين صرحوا بأنهم حصلوا على معلومات دقيقة وبالشكل الكافي حول الخدمات المالية عند بداية عقد القرض المالي، وجود نموذج يتضمن وصف محدد للخدمات المالية .

ج. حماية المستهلك: وجود آليات للشكاوى والتعامل بين العملاء والمؤسسات المالية، وجود محاكم خاصة بالمعاملات المالية في حالة حدوث مشكل، نسبة العملاء الذين لديهم تغطية لودائعهم.

د. الراحة والسهولة: متوسط الوقت الذي يمضيه العميل في مؤسسة مالية للحصول على خدمة .

هـ. التثقيف المالي: نسبة العملاء المتمكنين من المصطلحات المالية الأساسية كمعدل الفائدة والتضخم .

و. المديونية (السلوك المالي): نسبة المدينين المتأخرين أكثر من شهر عن موعد الاستحقاق، طرق حل الأزمات المالية للعملاء إما بالاستدانة أو العائلة والأصدقاء، او بيع أصول وغيرها .

ز. العوائق الائتمانية: المقاطعات الإدارية الحضرية التي لها على الأقل 3 فروع لمؤسسات مالية رسمية، نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يشترط عليها ضمان للحصول على قرض، نقص المعلومات حول أسواق الائتمان.

**خامساً: مبادئ الشمول المالي وفقا لمجموعة G20:** قامت هذه المجموعة بتقديم مجموعة من المبادئ تبنتها الدول الأعضاء من أجل إعداد استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، وسنعرض فيما يلي هذه المبادئ (عائشة وخالد،2022: 142-143):

1. التناسب: وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة.
2. المعرفة: الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص بالاختبار والتعلم، المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة.
3. التعاون: تهيئة ببيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنين.
4. العملاء: التمكين من أسباب القوة: تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية.
5. الحماية: تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة.
6. الابتكار: تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها ويتضمن ذلك معاجلة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.
7. التنوع: تنفيذ نهج السياسات تعمل على تشجيع المنافسة، وتتيح حوافز مستندة إلى اوضاع السوق بغرض توفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات.
8. القيادة: غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر.

**سادساً: التحديات التي تواجه الشمول المالي:** توجد مجموعة من التحديات التي يمكن ان تعيق تطبيق او تطوير الشمول المالي، ومنها الآتي(Lenka & Barik, 2018:406):

1. انخفاض مستوى ثقة العميل او المواطن في الخدمات المصرفية وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها.
2. ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من اجل التعريف بالفؤاد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.
3. ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبئا على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب.
4. تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
5. ارتفاع تكلفة اجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي ام التعامل مع الصراف الآلي.ATM
6. ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح بين 17% – 20% مما يؤدي الى عزوف بعض المواطنين عن الاقتراض.
7. سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي وخاصة في القرى والمناطق النائية. 8.انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
8. ارتفاع مستويات الامية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.

**سابعاً: مستقبل الشمول المالي:**سيكون مستقبل الشمول المالي رقميًا، لقد أظهرت ثورة التمويل الرقمي التي بدأت في "أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين"، أن مستقبل الشمول المالي رقمي، أتاحت التكنولوجيا الرقمية للبالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية فتح حساب مصرفي باستخدام هواتفهم المحمولة دون زيارة فرع البنك، وفي المستقبل، سيتم دمج المزيد من

الخدمات المالية في الأجهزة الرقمية، أو الهواتف المحمولة، لتمكين الأشخاص من إجراء المعاملات الأساسية مثل الشراء والبيع على منصات التجارة الإلكترونية، وفي المستقبل أيضًا، سيعمل لاعبو التكنولوجيا المالية على زيادة تحالفهم مع البنوك من أجل إيجاد طريقة أسهل للبالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية للوصول إلى المدفوعات الرقمية والخدمات المالية مثل القروض الشخصية وقروض الرهن العقاري التي يمكن أن تساعدهم على تحسين رفاهيتهم وسبل عيشهم، في المستقبل، سيكون هناك تخصيص متزايد للخدمات المالية الأساسية، مثل منتجات الادخار الشخصية، والقروض الشخصية التي تحمل فائدة، وحزمة فتح الحساب الشخصية، سيكون تخصيص الخدمات المالية الرسمية الأساسية هو العنصر الرئيسي لجذب العملاء الذين يريدون خدمات مالية تأخذ في الاعتبار وضعهم وظروف حياتهم الشخصية، ستلعب رقمنة الخدمات المالية دورًا رئيسيًا في تخصيص الخدمات المالية الأساسية وسيكون هناك تنسيق متزايد بين خدمة العملاء الشخصية والتكنولوجيا الرقمية في تقديم التمويل الشخصي لأعضاء المجتمعات، سوف تجد شركات التكنولوجيا المالية التي ترغب في الوصول إلى البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية طريقة لتجاوز عقبات فتح الحساب المصرفي، وسوف يجدون طريقة لتجاوز "رقم الحساب" الخاص بالبنك، والعثور على رقم آخر يحتوي على معلومات تعريف المستخدم التي يمكن استخدامها لتعزيز الشمول المالي للبالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية. ونتيجة لذلك، سيكون هناك تحول من "رقم الحساب" المصرفي – الذي يمثل بعض الصعوبات في التوثيق للبالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية – إلى التحول إلى "رقم الهاتف المحمول" لتعزيز الشمول المالي Peterson (8-2023:7K),

**الجانب العملي**

**اولاً: توصيف وصياغة الأنموذج القياسي المستخدم في البحث:** يعتبر الأنموذج القياسي الإطار العام الذي يظم جميع المفاهيم والأسس النظرية التي تستند الى واقع العلاقة بين متغيرات قيد البحث، والتي يتم اختيارها وفق النظرية الاقتصادية التي توضح العلاقات المتوقعة بين متغيرات الأنموذج الكمي، وتعد أول خطوة من اجل دراسة أي نموذج قياسي هو جمع المعلومات وتحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي يجب أن يتضمنها الأنموذج، حيث يستند وصف الأنموذج القياسي على محتوى رياضي يصاغ فيه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة على شكل نماذج قياسية يمكن بواسطتها اختبار بيانات المتغيرات قيد البحث لقياس معلماتها من أجل التحليل والتفسير وعرض نتائجها على إنها مشاكل اقتصادية في إطار قياسي.

**ثانياً: المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث**

1. **مؤشرات الاستقرار النقدي:** يوضح الجدول (1) مؤشرات الاستقرار النقدي، وعلى النحو الاتي:

**جدول (1) مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2017-2022)**

| السنة | سعر الصرف (دينار) | التضخم (%) | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) |
|---|---|---|---|
| 2017 | 1190 | 0.203 | 201,059,363 |
| 2018 | 1190 | 0.404 | 199,129,298 |
| 2019 | 1190 | 0.201 | 222,141,229 |
| 2020 | 1190 | 1.009 | 195,402,549 |
| 2021 | 1460 | 2.8 | 198,496,540 |
| 2022 | 1460 | 2.6 | 212,408,657 |

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة (2017-2022).

2. **مؤشرات الشمول المالي:** يوضح الجدول (2) مؤشرات الشمول المالي، وعلى النحو التالي:

**جدول (2) مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2017–2022)**

| السنة | عدد فروع المصارف | الكثافة المصرفية | الانتشار المصرفي | عدد الصراف الآلي ATM | عدد البطاقات الالكترونية Cards |
|---|---|---|---|---|---|
| 2017 | 843 | 44.05 | 2.27 | 656 | 6,377,305 |
| 2018 | 865 | 44.16 | 2.26 | 865 | 8,810,030 |
| 2019 | 888 | 44.25 | 2.25 | 1,014 | 10,506,725 |
| 2020 | 891 | 45.06 | 2.21 | 1,340 | 11,749,408 |
| 2021 | 905 | 45.51 | 2.20 | 1,566 | 14,906,294 |
| 2022 | 978 | 45.89 | 2.24 | 1,845 | 15,648,345 |

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة (2017–2022).

**ثالثاً: قياس إثر مؤشرات الاستقرار النقدي وتأثيرها في تحقيق الشمول المالي في العراق**

**توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس:** يوضح الجدول (3) توصيف متغيرات الانموذج وعلى النحو الاتي:

**الجدول (3) وصف متغيرات الانموذج**

| الرمز | المتغير | النوع |
|---|---|---|
| ER | سعر الصرف (دينار) | مستقل |
| GDP | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) | مستقل |
| BS | الانتشار المصرفي | تابع |
| CARDS | عدد البطاقات الالكترونية Cards | تابع |

**عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي:** تم اجراء القياسي للنماذج بالصيغة الخطية، وكما يأتي:

-**الانموذج الأول:** يمثل اثر مؤشرات الاستقرار النقدي (سعر الصرف (دينار) ، الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)) في الانتشار المصرفي.

-**الانموذج الثاني:** يمثل اثر مؤشرات الاستقرار النقدي (سعر الصرف (دينار) ، الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)) في عدد البطاقات الالكترونية Cards.

**1. اختبار استقرارية السلال الزمنية لمتغيرات الانموذج:** من اجل معرفة مدى استقرار البيانات المستخدمة في النموذج، نستخدم اختبارات الاستقرارية ومن اهم تلك الاختبارات، اختبار ديكي فوللر (ADF) واختبار فيلبس بيرون (P.P) للمدة (2017–2022) وكما مبين في الجدول (4).

**الجدول (4) نتائج اختبار ديكي–فوللر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (P.P) لسكون السلسلة**

| ADF | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ER | GDP | BS | CARDS |
| With Constant | t-Statistic | -0.6528 | -2.0263 | -1.4793 | -0.7799 |
| | Prob. | 0.8397 | 0.2743 | 0.5258 | 0.8020 |
| | Sign | n0 | n0 | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -1.9945 | -2.0105 | -1.0445 | -2.9540 |
| | Prob. | 0.5735 | 0.5652 | 0.9171 | 0.1692 |
| | Sign | n0 | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.9282 | 0.2035 | -0.5156 | 1.8161 |
| | Prob. | 0.9000 | 0.7362 | 0.4821 | 0.9798 |
| | Sign | n0 | n0 | n0 | n0 |
| P.P | | | | | |
| | | ER | GDP | BS | CARDS |
| With Constant | t-Statistic | -0.6528 | -2.1332 | -1.4793 | -0.7751 |
| | Prob. | 0.8397 | 0.2344 | 0.5258 | 0.8073 |
| | Sign | n0 | n0 | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -1.9945 | -2.1195 | -1.0445 | -3.3318 |
| | Prob. | 0.5735 | 0.5087 | 0.9171 | 0.2344 |
| | Sign | n0 | n0 | n0 | n0 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.9576 | 0.2035 | -0.5156 | 3.0248 |
| | Prob. | 0.9045 | 0.7362 | 0.4821 | 0.9987 |
| | Sign | n0 | n0 | n0 | n0 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

من خلال النظر الى الجدول (4) يتبين لنا انه لم تكن نتائج اختبار الاستقرارية باستخدام نموذج ديكي فولر (ADF) وفيليبس بيرون (P.P) غير مستقرة عند مستواها الأصلي، لذلك سيتم اخذ الفروق الأولى (جذر الوحدة) للسلسلة المعنية للانموذج وكما في الجدول (5).

**الجدول (5) نتائج اختبار الفروق الاولى (جذر الوحدة) للسلسلة**

| ADF | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ER | GDP | BS | CARDS |
| With Constant | t-Statistic | -4.6904 | -4.4903 | -4.5253 | -1.7471 |
| | Prob. | 0.0013 | 0.0020 | 0.0019 | 0.0113 |
| | Sign | *** | *** | *** | ** |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -4.6430 | -4.3823 | -4.6820 | -1.7806 |
| | Prob. | 0.0066 | 0.0113 | 0.0061 | 0.0114 |
| | Sign | *** | ** | *** | ** |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -4.5826 | -4.5826 | -4.5826 | -1.2588 |
| | Prob. | 0.0001 | 0.0001 | 0.0001 | 0.0039 |
| | Sign | *** | *** | *** | ** |
| P.P | | | | | |
| | | ER | GDP | BS | CARDS |
| With Constant | t-Statistic | -4.6904 | -4.4903 | -4.5253 | -10.2629 |
| | Prob. | 0.0013 | 0.0020 | 0.0019 | 0.0000 |
| | Sign | *** | *** | *** | *** |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -4.6428 | -4.3823 | -4.6887 | -11.8992 |
| | Prob. | 0.0066 | 0.0113 | 0.0060 | 0.0000 |
| | Sign | *** | ** | *** | *** |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -4.5826 | -4.5826 | -4.5826 | -4.5826 |
| | Prob. | 0.0001 | 0.0001 | 0.0001 | 0.0001 |
| | Sign | *** | *** | *** | *** |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

***** المعنوية الإحصائية عند مستوى (1%)**

**** المعنوية الإحصائية عند مستوى (5%)**

*** المعنوية الإحصائية عند مستوى (10%)**

ان النتائج المبينة في الجدول (5) لاختبار الفروق الأولى (جذر الوحدة) للسلسلة خلال المدة (2017–2022) للعراق، والذي يظهر لنا ان السلسلة اصبحت مستقرة في الفرق الأول، من خلال اختبار ديكي فوللر وفيليبس بيرون من خلال قيمة (T) وكذلك الاحتمالية لكل المستويات.

**2. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL):** من اجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (وجود علاقة تكامل مشترك) بين بين مؤشرات الاستقرار النقدي ومتغيرات الشمول المالي، تم حساب قيمة (F) من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج كما مبين في الجدول الاتي:

**الجدول (6) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)**

| Test statistic | Value | النتيجة |
|---|---|---|
| F-statistic | 9.237328 | وجود علاقة تكامل مشترك |
| Critical value Bonds for F-test when k=3 | | |
| Significance level | I(0) Lower Bound | I(1) Upper Bound |

| | | |
|---|---|---|
| %10 | 2.37 | 3.2 |
| %5 | 2.79 | 3.67 |
| %2.5 | 3.15 | 4.08 |
| %1 | 3.65 | 4.66 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

k=3: عدد المتغيرات التوضيحية في النموذج

يلاحظ من الجدول (6) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (9.237328) أكبر من قيمة الحد الأعلى والبالغة (4.66) عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات الاستقرار النقدي ومتغيرات الشمول المالي وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات انموذج الدراسة.

3. **تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR):** قبل استخدام نموذج VAR في تقدير نموذج SVAR يجب اختبار جودته من الناحية الاحصائية والقياسية، وقبل تقدير ذلك ينبغي تحديد عدد فترات المثلى التي يتم استخدامها في التقدير، وقد بينت المعايير الاحصائية ان أفضل فترة ابطاء مناسبة للنموذج هي الفترة (2) كما في الجدول (7).

**جدول (7) نتائج اختبار أفضل فترة ابطاء لنموذج VAR**

| VAR Lag Order Selection Criteria | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Lag | ER | GDP | BS | CARDS |
| 0 | -593.6052 | NA | 7.08e+30 | 79.54735 |
| 1 | -579.5097 | 20.67335* | 3.73e+30 | 78.86796 |
| 2 | -566.6208 | 13.74818 | 2.70e+30* | 78.34944* |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

4. **انتقال من الشكل القانوني لنموذج VAR الى الشكل الهيكلي (SVAR):** بالاعتماد على تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR، يمكننا تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) حيث كانت نتائج كما في الملحق، حيث تم وضع الفرضيات الأتية لهذا النظام مع مراعاة النظرية الاقتصادية وحالة الاقتصاد العراقي وكما يلي:

- نفترض على أن التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاستقرار النقدي (سعر الصرف (دينار) ، الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)) تفسر بصدمة أنية في الانتشار المصرفي.
- نفترض على أن التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاستقرار النقدي (سعر الصرف (دينار) ، الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)) تفسر بصدمة أنية في عدد البطاقات الالكترونية Cards.

وبعد فرض قيود على متغيرات الدراسة فأنه يمكن تحديد قيم كل من المصفوفتين A وB وبالتالي تحديد مصفوفة الانتقال S التي تسمح بتقدير دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وكذلك نموذج تحليل التباين الهيكلي. ومن خلال معطيات الملحق نسجل ما يلي:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0.143732 & 1 & 0 \\ 0.048329 & 0.207680 & 1 \end{bmatrix} B = \begin{bmatrix} 0.219093 & 0 & 0 \\ 0 & 0.892385 & 0 \\ 0 & 0 & 1.040103 \end{bmatrix}$$

$$S = \begin{bmatrix} 0.219093 & 0 & 0 \\ -0.031491 & 0.892385 & 0 \\ -0.004049 & -0.185331 & 1.040103 \end{bmatrix}$$

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

5. **اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Test) للعلاقة بين متغيرات الدراسة:** يستخدم اختبار (كرانجر) من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة اذا يُظهر هذا الاختبار أتجاه السببية فيما أذا كان باتجاه واحد أو باتجاهين متبادلين أو ان المتغيرين مستقلين عن بعضهما، إذ يفترض كرانجر فرضية العدم

القائلة (X does not Granger Cause Y) أي أن المتغير (X) لا يسبب في المتغير (Y)، ومن خلال الاحتمالية (Prob) لقيمة (F) الإحصائية نستطيع إن نحدد اتجاه السببية هل أن المتغير (X) يسبب في المتغير (Y) ام لا، فاذا كانت قيمة (F.Prob) اكبر من (5%) نقبل فرضية العدم الخاصة (بكرانجر) ونرفض الفرضية البديلة بعدم وجود علاقة سببية، أما اذا كانت قيمة (F.Prob) اقل من (5%) نرفض فرضية العدم الخاصة بكرانجر ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وبعد إجراء اختبار السببية كانت النتائج كما موضحة في الجدول (8).

**الجدول (8) نتائج اختبار سببية كرانجر بين متغيرات الدراسة**

| Prob. | F-Statistic | Obs | Null Hypothesis: |
|---|---|---|---|
| 0.1018 | 2.74240 | 24 | ER does not Granger Cause BS |
| 0.5740 | 0.31883 | | BS does not Granger Cause ER |
| 0.1232 | 2.43045 | 24 | GDP does not Granger Cause BS |
| 0.9186 | 0.01052 | | BS does not Granger Cause GDP |
| 0.0165 | 6.01528 | 24 | ER does not Granger Cause CARDS |
| 0.8117 | 0.05714 | | CARDS does not Granger Cause ER |
| 0.0353 | 4.59245 | 24 | GDP does not Granger Cause CARDS |
| 0.7906 | 0.07102 | | CARDS does not Granger Cause GDP |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

يلاحظ من الجدول (8) الاتي:

- لا توجد علاقة سببية بين (ER) و (BS)، لان احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين غير معنوية.
- لا توجد علاقة سببية بين (GDP) و (BS)، لان احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين غير معنوية.
- توجد علاقة سببية باتجاه واحد بين (ER) و (CARDS)، أي علاقة سببية بين سعر الصرف (دينار) ومعدل الأطباء (لكل 1000 شخص)، بمعنى في حالة التغير في سعر الصرف (دينار) فأنه يسبب التغير في معدل الأطباء (لكل 1000 شخص)، اذ بلغت الاحتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين (ER) و (CARDS) (0.0165) وهي معنوية عن المستوى (1%) اذ نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.
- توجد علاقة سببية باتجاه واحد بين (GDP) و (CARDS)، أي علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) ومعدل الأطباء (لكل 1000 شخص)، بمعنى في حالة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) فأنه يسبب التغير في معدل الأطباء (لكل 1000 شخص)، اذ بلغت الاحتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين (GDP) و (CARDS) (0.0353) وهي معنوية عن المستوى (5%) اذ نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.

**الاستنتاجات**

**1**-يهدف الشمول المالي إلى توفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، يعتبر أحد الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**2**-أظهر نتائج الجانب العملي انه لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف والانتشار المصرفي، وانه لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والانتشار المصرفي لان احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرات غير معنوية.

**3**-أظهر نتائج الجانب العملي انه توجد علاقة سببية بين سعر الصرف ومعدل الأطباء.اي انه عندما يتغير سعر الصرف تتغير نسبة الأطباء أيضا .

**4**-أظهر نتائج الجانب العملي انه توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الأطباء، بمعنى في حالة التغير في الناتج المحلي الإجمالي فأنه يسبب التغير في معدل الأطباء.

**التوصيات**

**1**-يمكن تحقيق شمول مالي أوسع من خلال توعية الأفراد بأهمية الخدمات المالية وكيفية الوصول إليها. يمكن للسلطات المختصة تنظيم حملات توعية وتثقيف للمواطنين بشكل منتظم لزيادة الوعي المالي.

**2**-يجب توسيع شبكة الفروع المصرفية وتحسين وصول الخدمات المالية إلى المناطق الريفية والمجتمعات النائية. يمكن أيضًا النظر في تقنين خدمات الدفع الإلكتروني والتحول نحو استخدام التقنيات المالية الحديثة والتكنولوجيا المالية.

**3**-يجب على الحكومة دعم وتسهيل البيئة التنظيمية لتعزيز الشمول المالي. يمكن أن تشمل هذه السياسات التشجيع على تأسيس مؤسسات مالية متناهية الصغر وتوفير الدعم للشركات الناشئة والمبتدئين.

**4**-يمكن توسيع استخدام التكنولوجيا المالية مثل الهواتف المحمولة لتقديم الخدمات المالية بشكل أكثر شمولية. هذا يشمل تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني والتحول نحو النقد الرقمي.

**المصادر العربية:**

**أولا:الكتب**

- الافندي، محمد احمد، (2010)، "النقود والبنوك"، مركز الكتاب الجامعي – جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.

**ثانيا : الرسائل والاطاريح**

1. حبي، ميساء سعد، (2013)، "دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة (1995-2011)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
2. العنزي، حوراء جاسم، (2015)، "أثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق حالة دراسية) للمدة (1990-2012)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
3. مليط، نوال، (2018)، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-، الجزائر.

**ثالثا :المجلات**

1. بدر، خلالفة محمد، وبلال، بوبلوطة، (2023)، " واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه"، مجلة نماء لاقتصاد والتجارة، المجلد (7)، العدد (1)، ص13-32.
2. بشينه، عمر محمد، والجندي، فرح سليمان، واحمودة، محمد عبد السلام، وأبو فردة، عمر عبد السلام، (2018)، "دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الاسمرية الإسلامية- ليبيا، العدد (11)، ص99-131.
3. حسين، ايناس فهمي، (2023)، " أثر الشمول المالي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (24)، العدد (1)، ص8-42.
4. زليخة، كنيدة، (2023)، "أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على مستوى الاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2021"، مجلة المنهل الاقتصادي- جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر، المجلد (6)، العدد (1)، ص635-654.
5. سلطان، اروى حاجم، (2019)، "اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999-2015)" ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، المجلد (2)، العدد(1).
6. عائشة، بلحرش، وخالد، مسعد، (2022)، " الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (1)، ص137-149.
7. عبد القادر، قطاف، (2023)، " واقع تطبيق الشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية – مع الإشارة لحالة فلسطين كنموذج خلال الفترة (2019-2020)"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد (1)، ص211-234.

**8.** فتح الباب، أسامة السيد، (2023)، " الشمول المالي للخدمات المالية ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي وإنعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد (4)، العدد (2)، ص845-873.

**9.** فرحان، سعدون حسين، (2014)، "الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية للمدة (1990-2010)"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (4)، العدد (2).

**10.** فيصل، غازي فيصل، وشبيب، عبدالرزاق إبراهيم، وبتال، احمد حسين، (2023)، "تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020"، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد (4)، العدد (1)، ص146-159.

**11.** الكرغلي، صبري، وشاكير، نورا ادريس، (2022)، "دور التكنولوجيا المالية في إعادة هندسة العمليات الإدارية وتعزيز الشمول المالي للمصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية (دراسة نوعية)"، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد (3)، العدد (37)، ص515-540.

**12.** مختاري، عادل، وبن البار، امحمد، وبن دقفل، كمال، (2021)، " قياس اثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد (10)، العدد (1)، ص212-230.

**13.** مناحي، افتخار محمد، (2018)، " معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2017)"، مجلة العلوم الإدارية العراقية، المجلد (2)، العدد (1)، ص183-206.

**14.** يسمينة، قاسي، وتوفيق، مزيان، (2022)، "دور واهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد (5)، العدد (1)، ص597-608.

**رابعا :التقارير الرسمية والنشرات الدورية :**

- البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية من عام (2017)، وحتى عام (2022) ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

**ثانياً: المصادر الأجنبية**

**1.** AFI, Alliance for financial inclusion. (2013). "measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators". Malysia: AFI, .8-1

**2.** Ajello, Andrea, Boyarchenko, Nina, Gourio, Francois & Tambalotti, Andrea, (2022), "Financial Stability Considerations for Monetary Policy: Theoretical Mechanisms", Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, no. 1002February 2022JEL classification: E44, E52, E58, G.2

**3.** Guidance, F. A. T. F. (2017). "Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion". FATF/OECD, .2

**4.** Ibourk, Aomar, & Elouartiburti, Zakaria, (2023), " Financial technology as a driver of financial inclusion and inclusive development in the MENA region: Risks and opportunities", Economic Research Forum, ERF 29th Annual Conference, May 6-4Cairo Egypt, p.25-1

**5.** Jungo, João, Mara Madaleno, and Anabela Botelho. (2022). "The Effect of Financial Inclusion and Competitiveness on Financial Stability: Why Financial Regulation Matters in Developing Countries?". Journal of Risk and Financial Management15: 122. https:// doi.org/10.3390/jrfm 15030122, p.20-1

**6.** Khan, Harun, (2012), "Issue and Challenges in financial inclusion- policy, partnership processes & products , the symposium on financial inclusion in India economy", organized by the India institution of public Administration , Bhubaneswar.

**7.** Peterson K., Ozili, (2023), "The Future of Financial Inclusion", Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/118800/ MPRA Paper No. 118800, posted 12Oct 11:29 2023UTC, p.14-1

**8.** Setyorini, Haryati, & Usman, Nadjib, (2019), " The Determinants of Financial Inclusion for Competitiveness Improvement of SME's in East Java Province", International Journal Innovative Research & Development, Vol 8Issue 5, p.170-160